

No. 47012

**Argentina
and
Egypt**

Agreement on economic and trade co-operation between the Government of the Argentine Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt. Cairo, 20 June 2000

Entry into force: *4 March 2002 by notification, in accordance with article 11*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Argentina, 13 January 2010*

**Argentine
et
Égypte**

Accord de coopération économique et commerciale entre le Gouvernement de la République argentine et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte. Le Caire, 20 juin 2000

Entrée en vigueur : *4 mars 2002 par notification, conformément à l'article 11*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Argentine, 13 janvier 2010*

مادة (١١)

يقوم كل طرف بإخطار الطرف الآخر، بالقنوات الدبلوماسية، بتمام المتطلبات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ، ويعتبر هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ آخر إخطار.

يتم العمل بهذا الاتفاق لفترة غير محددة، ما لم يقر أي من الطرفين بطلب إنهاء العمل به من خلال إخطار مكتوب للطرف الآخر قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء السريان.

ولا يؤثر إنهاء العمل بهذا الاتفاق على فاعلية أنشطة التعاون، والبرامج او المشروعات التي نفذت طبقاً للاتفاق، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

مادة (١٢)

بدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ، ينتهي العمل بـ "اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى بين حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة جمهورية مصر العربية الموقع فى ٢٦ يونيو ١٩٧٧، و"اتفاق التجارة بين حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة جمهورية مصر العربية"، الموقع فى ٩ مايو ١٩٧٧.

حرر فى القاهرة فى ٩/٧/٩٠ من اصلين باللغات الاسبانية والعربية والانجليزية، وللنصوص الثلاثة ذات الحجية، وفى حالة أى خلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى.

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
عمر موسى
وزير الخارجية

عن حكومة
جمهورية الأرجنتين
Rodríguez Garza
د. ألبرتو رودريجز جافاريني
وزير الخارجية والتجارة الدولية والشئون

- ب- المواد والبضائع المستوردة بصفة مؤقتة، وذلك بغرض استخدامها فى الاسواق والمعارض وليست للبيع.
- ج- المعدات المستخدمة فى الاختبارات العلمية والتحليل والبحوث للبرامج المقامة طبقا لهذا الاتفاق.

مادة (٩)

يوافق الطرفان على انشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والتجارى.

ويقوم ممثلو الوزارات المسئولة عن العلاقات الاقتصادية الخارجية لكلا الجانبين برئاسة كل وفد.

يتمثل الغرض من هذه اللجنة المشتركة فى تنفيذ هذا الاتفاق ، وتقديم المقترحات والتوصيات التى من شأنها زيادة التجارة الثنائية وتدعيم التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين.

تجتمع اللجنة المشتركة، عندما يجد كلا الطرفين ضرورة لذلك، بالتناوب فى جمهوريات الأرجنتين وجمهورية مصر العربية.

مادة (١٠)

يسوى أى نزاع بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق من خلال التشاور والتفاوض.

ولتحقيق هذه الغاية يمكن للتعاون ان يتخذ، على سبيل المثال وليس الحصر، بعضاً من النماذج التالية:-

- أ- تنفيذ المشروعات ذات المنفعة المتبادلة.
- ب- التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ج- اقامة المشروعات المشتركة.
- د- التعاون بين القطاعات المالية.

مادة (٧)

يؤيد الطرفان بالآتى:-

- أ- تيسير تبادل المعلومات الاقتصادية والقانونية.
- ب- تنظيم الاسواق والمعارض، الندوات والمؤتمرات فى كل بلد.
- ج- اجراء الاتصالات بين ممثلى التنظيمات والشركات، تبادل الوفود التجارية وزيارات رجال الاعمال من البلدين.
- د- تكوين اتحادات رجال الاعمال من كل البلدين.

مادة (٨)

يقوم الطرفان وفقاً للقوانين الوطنية المعمول بها فى كل بلد ، باقرار اعفاء الصادرات والواردات من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى وذلك للمواد التالية:-

- أ- العينات والبضائع، والتي ليس لها قيمة تجارية، والمواد الدعائية.

مادة (٤)

يتم تنفيذ التجارة الثنائية، بموجب هذا الاتفاق، في اطار القوانين المعمول بها في كل دولة وفقا للقواعد الدولية للتجارة، وبصفة خاصة طبقا للالتزامات الناتجة عن منظمة التجارة العالمية، وعلى اساس من التعاقدات النهائية بين الاشخاص الطبيعية أو الاعتبارية لكلا البلدين.

وبخلاف ذلك، تنفذ التجارة الثنائية في الخدمات وفقا للالتزامات التي تتحملها كل بلد في اطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية.

مادة (٥)

تتم المدفوعات الناتجة عن الصفقات المنفذة في اطار هذا الاتفاق بالعملات الحرة القابلة للتحويل ، الا اذا تم الاتفاق على خلاف ذلك بواسطة الاطراف المعنية بصفقة خاصة ووفقا للتشريع المعمول به في كل دولة.

مادة (٦)

يقوم الطرفان بتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري للمساهمة على سبيل المثال، وليس الحصر، في:

- أ- تدعيم وتنويع روابطهما الاقتصادية الثنائية.
- ب- استكشاف وتطوير اسواق جديدة.
- ج- تدعيم نقل التكنولوجيا.
- د- تشجيع الاستثمارات وخلق البيئة الملائمة لها.